مدعوماً بسياسة مالية ثابتة

«الوطني»: النمو غير النفطي في الكويت قد يصل إلى 4 في المئة خلال 2016

- الحكومة تعتزم الحفاظ على وتيرة الإنفاق الرأسمالي مع استمرار تسارع معدلات تنفيذ المشاريع
- توقعات بتسجيل عجز مالي معتدل نسبياً على المدى المتوسط مع وجود دعم مالي قوي وضخم

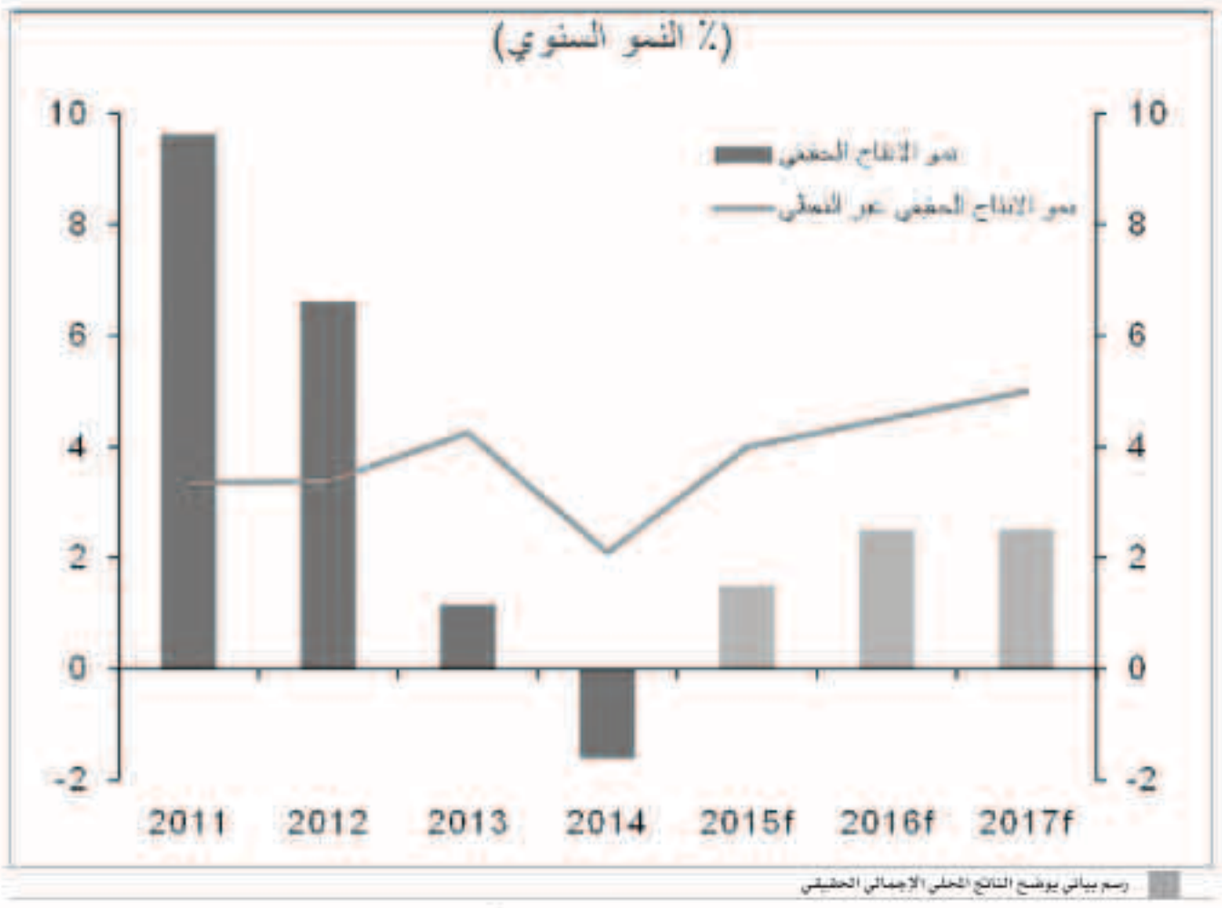

رسم بياني يوضح الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

من المتوقع ان يشهد النشاط الاقتصادي تحسّنا في العامين 2016 و2017 بدعم من ارتفاع الاستثمار الحكومي وثبات النمو الاستهلاكي. ويأتي هذا الانتعاش على الرغم من التراجع الضخم في أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 الذي قد فرض بعض الضغوطات على أوضاع الحكومة المالية. وبينما اتخذت الحكومة بعض الإجراءات التي من شأنها التحكم بوتيرة الإنفاق الجاري الذي يدخل جزء منه من ضمن الميزانية الحالية إلا أن أثره على الاقتصاد المحلي يعدّ محدود. وقد قمنا بخفض توقعاتنا بشأن النمو بصورة طفيفة إلا أننا ما زلنا نرى فرصة تحسن في معدل النمو.

لا تزال الضغوطات المالية والخارجية التي تواجهها الدولة محدودة. إذ من المفترض ألا يتجاوز العجز المالي نسبة 6.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2015-2016 ومن المتوقع أن يتراجع إلى 4 في المئة خلال العامين القادمين. ونظراً لما تمتلكه من دعم مالي قوي فمن المتوقع أن تحافظ الحكومة نسبياً على قوة أوضاعها المالية وذلك على الرغم من تراجع الإيرادات النفطية. ويقدر صندوق الثروة السيادية عند أكثر من 400 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (550 مليار دولار).

لعلّ الخطر الأكبر الذي يواجهه توقعاتنا للاقتصاد الكويتي هو استمرار بيئة أسعار النفط المنخفضة لفترة أطول أو شهودها المزيد من التراجع عن مستوياتها الحالية. ونرى حسب توقعاتنا الأساسية تحسّن تدريجي في سعر مزيج برنت ليصل إلى متوسط 55 دولار للبرميل في العام 2016 و إلى 60 دولار للبرميل في العام 2017. وقد تظهر بعض الضغوطات الإضافية على الأوضاع المالية والخارجية في حال تراجع أسعار النفط بصورة أكبر ما قد يؤدي إلى القيام بخفض المصروفات بشكل كبير وتأخير في وتيرة الإنفاق الرأسمالي. إلا أننا لا نرجح تحقيق تلك السيناريو وليست من ضمن توقعاتنا الأساسية.

الاستثمار الحكومي يدعم تسارع وتيرة النمو غير النفطي

حافظ النشاط في القطاع غير النفطي على مرونته مع تسارع النمو إلى 4 في المئة في العام 2015 حسب توقعاتنا. كما نرى أيضاً تسارع النمو بصورة أكبر إلى 4 في المئة5- في المئة في 2016 و2017. وعلى الرغم من تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عند 2.1 في العام 2014 وذلك حسب البيانات الرسمية الأخيرة إلا أننا نتوقع مراجعة تلك التقديرات لتصبح 3 في المئة3.5- في المئة. إذ نرى أن وتيرة النمو قد بدأت بالتسارع منذ العام 2014 بدعم من تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع وقوة قطاع المستهلك. إذ من المتوقع أن هذا التسارع قد استمر حتى العام 2015.

وبينما من المتوقع أن يشهد النمو تسارعاً إلا أن هنالك بعض المؤشرات التي تدل على أن النمو غير النفطي قد يكون أقل مما كان قد تحقق لو بقيت أسعار النفط عند 100 دولار للبرميل. أحدها تراجع نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى ما يقارب 6 في العام 2014. ومن المتوقع أن يحافظ على ثبات تلك الوتيرة نسبياً في العام 2015. إلا أن جزءاً كبيراً من هذا التراجع في الائتمان يعزى إلى تباطؤ الائتمان الممنوح للقطاع العقار. كما أن بيانات الائتمان قد تأثرت سلباً بقيام بعض الشركات بسداد ديونها التي تعود إلى ما قبل الأزمة المالية.

الإنفاق الرأسمالي الحكومي

يعزّ الإنفاق الرأسمالي الحكومي محركاً اساسياً للنمو غير النفطي القوي. إذ تشمل خطط الإنفاق صرف ما يصل إلى 24 مليار دينار في الفترة ما بين العام 2015 حتى العام 2020. وقد شهدت وتيرة تنفيذ خطة التنمية الحكومية تحسّناً منذ أواخر العام 2013. وتشمل هذه الخطة مشاريعاً استثمارية تابعة لكل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص تحت مظلة العديد من مشاريع البنية التحتية والتي يخضع بعضها لنظام مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد شهدت وتيرة تنفيذ المشاريع تسارعاً بعد التأخير الذي شهدته في السنوات السابقة. إذ تم منح مشاريع بقيمة 7.5 مليار دينار في العام 2014 وبقيمة 12 مليار دينار في العام 2015.

قوة قطاع المستهلك رغم تراجع الإنفاق على السلع المعمّرة

يعدّ قطاع المستهلك محركاً اساسياً لنمو الاقتصاد غير النفطي ومن المتوقع ان يتم كذلك في 2016 و2017 بدعم من ثبات نمو التوظيف والرواتب لا سيما في القطاع الحكومي والأسر الكويتية ما أدى إلى قوة إنفاق المستهلك والقروض الشخصية. ونرى ان هذا القطاع سيواصل قوته ودعمه للنمو لا سيما مع تأكيد الحكومة عدم قيامها بخفض الرواتب الحكومية وتأخير مسألة تخفيض الدعم أو تخفيضه بصورة تدريجية.

أظهرت العديد من المؤشرات المرونة النسبية التي ما زال يتمتع بها قطاع المستهلك. إذ تشير تقديرات نمو الدخل الأسري التي جاءت في ضوء بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى نمو مستوى المرونة في القطاع بواقع 4.4 في المئة على أساس سنوي حتى يونيو من العام 2015. كما تشير البيانات الخاصة بإنفاق المستهلك من خلال البطاقات الإئتمانية وبطاقات الخصم إلى حفاظ النمو على قوته نسبيا إلى 17.8 في المئة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2015. كما شهدت القروض الشخصية أيضا قوة في النمو بواقع 12.9 في المئة على أساس سنوي في سبتمبر من العام 2015.

ولكن هنالك العديد من المؤشرات التي تدل على وجود تأثير سلبي على المستهلك من تراجع أسعار النفط. إذ تأثرت ثقة المستهلك بصورة سلبية من هذا التراجع. فقد تراجع مؤشر آراء العام للثقة المستهلك بنحو 3 في المئة في الفترة ما بين العام 2014 حتى 2015 منذ تاريخه من السنة المالية حتى أكتوبر من العام 2015. وقد جاء معظم هذا التراجع من مكون السلع المعمّرة التي تراجعت بواقع 11 في المئة. كما تراجعت مبيعات السيارات بصورة ملحوظة في العام 2015. إذ تظهر البيانات الخاصة بعدد السيارات المسجّلة الجديدة خلال أكتوبر من العام 2015 تراجع مبيعات السيارات الجديدة بواقع 13 في المئة على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2015.

نشاط سوق العقار يشهد ركوداً ويفرض ضغوطاته على الأسعار

شهد سوق العقار ركوداً ملحوظاً في النشاط خلال العام 2015 بعد قوة نشاطه في العام 2014. فقد تراجع إجمالي المبيعات في الأشهر العشرة الأولى من العام 2015 بواقع 29 في المئة مقارنة بالعام الماضي. فقد ارتفع النمو في العام 2014 بواقع 21 في المئة. بينما تراجع نشاط المبيعات في كافة القطاعات في العام 2015 بما فيه قطاع العقار السكني وقطاع العقار الاستثماري وقطاع العقار التجاري. وقد جاء أثر هذا التراجع متفاوتاً على الأسعار. إذ لا تزال أسعار المباني الاستثمارية جيدة وفق تقديرات بنك الكويت الوطني رغم تراجع طفيف في وتيرة نمو الأسعار تلك من 43 في المئة على أساس سنوي في بداية العام 2014 إلى ما يقارب 8 في المئة في الربع الثالث من العام 2015. بينما لم تشهد أسعار القسائم السكنية والمنازل تغييراً كبيراً أو انها قد تراجعت على أساس سنوي.

تسارع التضخم على خلفية الضغوطات المحلية

ارتفع معدل التضخم في العام 2015 متأثراً بارتفاع التضخم في أسعار الإيجارات السكنية والمواد الغذائية. فقد بلغ متوسط معدل التضخم لفترة الإثني عشر شهرا 3.2 في المئة على أساس سنوي في أكتوبر من العام 2015 مرتفعاً من 2.8 في المئة العام الماضي. وقد جاءت معظم الضغوطات التضخمية من مصادر محلية مع إظهار الضغوطات الأساسية (باستثناء المواد الغذائية) أداءاً مماثلاً حسب تقديراتنا. وقد قابلت هذه الضغوطات قوة الدينار وتراجع معدل التضخم العالمي. ونتوقع أن يصل معدل التضخم إلى ما يقارب 3.4 في المئة في المتوسط بحلول نهاية العام 2015 ونتوقع أيضا ركوده في 2016 و2017 إلى ما يقارب 3 في المئة.

توقعات بتسجيل عجز مالي على المدى المتوسط

مع احتمال بقاء سعر برنت للنفط الخام في حدود 40 إلى 50 دولار واحتمال تحسنه بصورة تدريجية خلال العامين القادمين فمن المتوقع أن تسجل الكويت عجزاً مالياً معتدلاً حتى العام 2017 على الأقل. ومن المفترض أن يساهم الدعم المالي المتمثل بصندوق الثروة السيادية البالغ 400 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في دعم أوضاع الكويت المالية وتمكينها من التغلب على العجز بسهولة دون الحاجة لخفض الإنفاق. ومن المتوقع أن تلجأ الحكومة لإصدار أدوات الدين كما من المتوقع أيضا أن تستثمر أصولها السائلة لسد العجز.

وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة بعض الإجراءات للتحكم بوتيرة الإنفاق إلا انه من المتوقع أن تتراجع الإيرادات إلى 6.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2015-2016. وقد يتحسن العجز إلى 3.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2016-2017 على خلفية تحسن طفيف في أسعار النفط. وفي السنة المالية 2017-2018 فإننا نتوقع المزيد من بدء التعافي في أسعار النفط لتصل إلى 60 دولار للبرميل ما سيساهم في تقليص حجم العجز إلى ما يقارب 3.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد كانت أول خطوة اتخذتها الحكومة في مواجهة تراجع أسعار النفط التحكم بالإنفاق وذلك بدءا من أواخر العام 2014 ليظهر أثرها في ميزانية السنة المالية 2015-2016. فقد سعت الحكومة للتقليل من إنفاقها بواقع 17 في المئة وفق تلك الميزانية. وجاء حوالي نصف هذا الخفض من تقليل دعم الوقود نتيجة تراجع أسعار النفط والذي كان مجرّد تغيير محاسبي. بينما جاءت بقية الخفض من تقليل الإنفاق على المشاريع غير الضرورية وتحسين الكفاءة. والأهم من ذلك أنه لم يتم القيام بأي خفض في الأجور والرواتب أو في المصروفات الرأسمالية.

وتطمح الحكومة القيام ببعض الإصلاحات على الدعم المالي على المدى المتوسط في محاولة منها للتحكم بالإنفاق وتحسين الكفاءة الاقتصادية. إذ يصل الدعم في الكويت إلى 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وفق صندوق النقد الدولي. ومن المفترض أن تقدم الحكومة حزمة إصلاحات على دعم البترول خلال الأشهر القادمة والتي من المفترض ان تشمل استبعاد تدريجي لدعم البترول في العام 2016. ومن المتوقع أن يشمل ذلك أيضا مدفوعات تحويلية نقدية للأسر محدودة الدخل. ومن المحتمل ان تقدم الحكومة أيضا مقترحا مماثلا لدعم الكهرباء والماء في العام 2016 ولكن قد يحتاج هذا الأمر بعض التغييرات التشريعية.

ويبحث مجلس الأمة حاليا القيام بإصلاحات على الرواتب التي ستسهل على الحكومة الإدخار. إذ من شأن هذا القانون توحيد الرواتب في القطاع الحكومي وزيادة تحكم الحكومة بمستوى إنفاقها. كما سيحدّ من نمو الرواتب والأجور في القطاع الحكومي من خلال ترشيد عمليات زيادة الرواتب في القطاع.

وبعيداً عن خطوات الحكومة المتخذة للتقليل من الإنفاق، تقوم الحكومة أيضا بانتهاج بعض الخطوات لمعالجة بعض التحديات التي تواجه الاستدامة المالية من خلال دعم الإيرادات غير النفطية. ومن تلك الخطوات تقديم الضرائب على دخل الشركات بمعدل مقترح يبلغ 10 في المئة والذي سيستبدل الضرائب الحالية المفروضة على الشركات الأجنبية وعدد من الشركات الصغيرة والمحلية. كما تضم تلك الخطوات الضرائب على القيمة المضافة التي يتم تنسيق تطبيقها مع دول أخرى من مجلس التعاون الخليجي. وليس من المتوقع أن يتم تفعيل أي من المقترحين قبل العام 2019 كحد أدنى.

ونتوقع أن الحكومة ستحتاج ما يقارب 10 إلى 15 مليار دينار لسد العجز المالي خلال السنوات الخمس القادمة. وتمتلك الحكومة صناديق سائلة كافية تمكنها من تمويل العجز بسهولة على المدى المتوسط دون أن تستدعي الحاجة للجوء إلى الاستدانة كامتلاكها 34 مليار دينار من الأصول السائلة الخارجية في صندوق الاحتياطي العام الذي تديره هيئة الاستثمار الكويتية. إلا أن وزارة المالية قد أبدت نيتها بتمويل بعض متطلبات العجز من خلال إصدار أدوات الدين للتقليل من العبء على أصول هيئة الاستثمار ولاستغلال انخفاض أسعار الفائدة وتطوير اسواق ادوات الدين المحلية.

السيولة تشهد ضيقاً ولكنها تحافظ على قوتها

مع تسجيل الحكومة عجزاً مالياً إضافة إلى تراجع فائض الحساب الجاري ظهرت بعض المخاوف بشأن تعرض السيولة لبعض الضغوطات. فقد بدأ بالفعل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بالتباطؤ متراجعاً من 8 في المئة في منتصف العام 2014 ليصل إلى 5.3 في المئة في سبتمبر من العام 2015. ولكن لا تزال مستويات السيولة جيدة نسبياً. فقد استقرت نسبة عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عند 138 في المئة في الربع الثالث من العام 2015 مقارنة بمتوسط 140 في المئة منذ الأزمة المالية. إلا أن البنوك قد شهدت بعض الضيق في السيولة تماشياً مع ارتفاع الفارق بين أسعار الفائدة بين البنوك إلى سعر الفائدة ما بين البنوك في لندن (سعر الليبور).

الدينار يسجل قوة تماشياً مع قوة الدولار

استمر الدينار الكويتي الموزون تجارياً بالارتفاع في العام 2015 متأثراً بقوة الدولار بواقع 2.7 في المئة حتى نهاية شهر نوفمبر من العام 2015 بعد ارتفاعه بواقع 3.2 في المئة في العام 2014. فقد تراجع الدينار الكويتي الذي يعتبر من ضمن سلة من العملات الرئيسية والتي يشكل أكبر حيز فيها الدولار الأميركي وذلك امام الدولار الأميركي بواقع 3.9 في المئة في العام 2015 بعد تراجع مماثل سجله العام الماضي.

حركة الأسهم تواجه صعوبة في العام 2015

تراجع أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام 2015 تماشياً مع استمرار فرض أسعار النفط للتراجعة ضغوطاتها على ثقة المستثمر وتراجع كبير في أداء أسهم الأسواق الناشئة. فبعد أن شهد تعافياً قصيراً خلال بداية العام 2015 تراجع المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بواقع 10.5 في المئة منذ تاريخه من السنة المالية حتى نهاية نوفمبر. وتراجع أيضا مؤشر مورغن ستانلي المجمع بواقع 10.6 في المئة منذ تاريخه من السنة المالية.

- احتمالات بتراجع معدل التضخم في العامين 2016 و2017 نتيجة انخفاض نظيره العالمي
- الإنفاق الرأسمالي الحكومي يلعب دوراً أساسياً في تشكيل الاقتصاد الكويتي

بعد تقييم أدائهم خلال العام في سبيل تنمية وتطوير مهاراتهم وقدراتهم

Ooredoo الكويت تنظم ورشة عمل «Executive Presence» لقادتها

اعلنت شركة Ooredoo الكويت، إحدى شركات مجموعة Ooredoo العالمية، عن إقامتها لورشة حملت عنوان «Executive Presence»، إختتمت من خلالها برنامجها السنوي لتدريب قادتها وتنمية قدراتهم ومواهبهم، وذلك في مقرها الرئيسي في مدينة الكويت، بحضور ومشاركة عدد من المدراء والتنفيذيين.

وقد سلطت ورشة العمل، التي أشرف على تقديمها شركة كندية عريقة في هذا المجال، الضوء على تطوير المهارات اللازم توفرها في قادة الشركات الرائدة، لتحقيق النمو المستمر، وتمكينهم في سبيل تحقيق أهداف الشركة. إلى جانب تعزيز مقومات الثقة بالنفس لدى القادة لزيادة قدراتهم الإنتاجية ومهارات الإبتكار. تأتي ورشة العمل بعد إجراء التقييم السنوي لأداء هؤلاء القادة في سبيل تنمية وتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

وتعليقا على ورش العمل التي استضافتها Ooredoo الكويت ، قال رئيس قطاع الموارد البشرية والخدمات الإدارية في Ooredoo، صالح الحوطي: «سعداء بتعاوننا مع هذه منظمة المرموقة كلاس لإتمام ورشة عمل لمدة يومين، والتي تعد الأولى من نوعها في الكويت الخليج. لقد تعاونا على مدار العام مع العديد من المنظمات في سبيل تمكين قادة الشركة والعمل في سبيل تطوير مهاراتهم وقدراتهم والتقدم في حياتهم المهنية، الأمر النابع من إيماننا بأهمية الإستثمار في الموارد البشرية».

تولي شركة Ooredoo تدريب موظفيها أهمية كبيرة، حيث تهتم بإقامة ورش عمل وبرامج خاصة لتطوير المهارات، في سبيل دعم موظفيها خلال مسيرتهم المهنية وتنمية وتطوير مواهبهم لتحسين أدائهم. وخلال عام 2015 أقامت الشركة 51 برنامج لتطوير موظفيها إلى جانب التدريبات الدورية للموظفين بشكل عام وموظفي خدمة العملاء بشكل خاص، وتتناول التدريبات موضوعات متنوعة من بينها التقنية وتضم موظفيها ووكلائها المعتمدين على حد سواء.

إلى جانب التدريبات وورش العمل، قامت الشركة خلال العام الماضي بمنح إثنين من موظفيها فرصة إستكمال دراستهم الجامعية وإستكمال الماجستير لثلاثة آخرون.

لقطة جماعية من ورشة العمل

«آفاق الإسلامية للتمويل» تنال جائزتين في حفل «جوائز مجلة إنترناشيونال فاينانس»

جانب من تسليم الجوائز

حصدت «آفاق الإسلامية للتمويل»، الشركة الرائدة في توفير خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي في دولة الإمارات، جائزتين خلال حفل توزيع «جوائز مجلة إنترناشيونال فاينانس 2015» الذي أقيم مؤخرا في فندق «لاندمارك» في العاصمة البريطانية لندن. وتمثلت الجائزتان في جائزة «شركة التمويل الأسرع نموا في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2015»، التي تسلمها مجتبى نسيم، المدير المالي ونائب الرئيس التنفيذي في شركة «آفاق الإسلامية للتمويل»، وجائزة «أفضل مزوّد خدمات تكية في دول مجلس التعاون الخليجي للعام 2015»، التي تسلمها نهاد شاهين سكرتير مجلس الإدارة في شركة «آفاق الإسلامية للتمويل»، وسط حضور رفيع المستوى ضم نخبة من رواد القطاع وممثلين من كبرى المؤسسات المالية والمصرفية من مختلف انحاء العالم.

وتعد «جوائز مجلة إنترناشيونال فاينانس» من أهم الفعاليات الدولية التي تعنى بتكريم الأفراد والمؤسسات التي قدّمت أعلى معايير الإبتكار والتميّز ضمن أربعة مجالات أساسية في القطاع المالي العالمي، هي «الإدارة المالية» و«الوساطة المالية» و«الريادة» و«التكنولوجيا». وتتمحور «جوائز مجلة إنترناشيونال فاينانس» أيضا حول تسليط الضوء على المؤسسات الرائدة في المجالات المتخصصة الناشئة والتي أظهرت أداء عالميا في مواجهة تحدّيات القطاع المالي.

وتعليقا على الفوز، قال عبدالجليل عبد الرحمن محمد البلوكي، نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة «آفاق الإسلامية للتمويل»: «نشكر لجنة التحكيم في حفل «جوائز إنترناشيونال فاينانس» على منح «آفاق الإسلامية للتمويل» هاتين الجائزتين. ويشرّفنا أن نحصل على هذا التكريم رفيع المستوى من إحدى أهم المنصات العالمية تقديراً لمساهماتنا في إثراء القطاع المالي والمصرفي العالمي. وبدورنا، نؤكد في «آفاق الإسلامية للتمويل» على إلتزامنا بتوظيف أحدث الإبتكارات والتكنولوجيا لضمان توفير حلول مصرفية ذكية مصمّمة خصيصاً لتلبية مختلف متطلبات وتطلعات العملاء. ولا شك أن هذا التكريم يدعم الخطة الطموحة التي نسير عليها حالياً لتوسيع نطاق خدماتنا جغرافياً والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء».